

د. ولاء حسين زريقا

المحاضرة الثانية (2)

مقدمة عن مفهوم وأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

أولاً: مقدمة:

يُعدُّ قرار الاستثمار من أهم القرارات وأخطرها على مستوى المنظمة ككل، وذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات التي يَضَعُ التنبؤُ بها، وكما تبين في المحاضرة السابقة بأنَّ هذه القرارات ينبغي أن تتم وفقاً للمدخل الرشيد نظراً لأهميتها وتأثيرها الكبير على المنظمة من ناحية، ولكثرة العوامل المؤثرة فيها من ناحية أخرى. لذلك لا بُدَّ من القيام بدراسات الجدوى التي تُعد كسلسلة متتابعة ومتكاملة من الدراسات التي تساعد على اختيار القرار الاستثماري الرشيد.

ثانياً: مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية:

يستعرض الكاتب فيما يلي مجموعة من التعاريف التي تناولت دراسات الجدوى لإيضاح مدى أهميتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية:

الجدول (1) مفهوم دراسات الجدوى

الترتيب	المصدر	مفهوم دراسات الجدوى	الكلمات المميزة
1	(حمدي، 2001)	مجموعة الدراسات التخصصية المتكاملة التي تجرى لتقييم مدى صلاحية مشروع استثماري معين لتحقيق أهداف متعددة و توصف بأنها الجسر أو الطريق الذي لا بد من عبوره بشكل صحيح حتى يمكن اتخاذ قرار الاستثمار	تقييم مشروع استثماري، قرار الاستثمار

	المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة.		
اتخاذ قرار الاستثمار	هي سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراسات والبيانات التي تقضي في التحليل النهائي باتخاذ قرار لإنشاء مشروع استثماري معين من عدمه سواء كان هذا المشروع جديداً أو توسعاً في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر.	(نبيل، 1998)	2
قرار رشيد لاستثمار جديد	هي العملية التي تتضمن اتخاذ القرار الرشيد في أي مجال استثماري جديد سواء للمشروعات القائمة أو الجديدة.	Overton,) (2007	3
ترشيد القرارات الاستثمارية	تُعرّف دراسات الجدوى الاقتصادية بأنها أداة علمية تُستخدَم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أسس تسويقية وفنية وتمويلية وبيئية وقانونية وعلى ضوء معطيات محددة تتصل بقدرات وإمكانيات المنظمة المالية والبشرية والتكنولوجية.	(زردق وبسيوني، 2011)	4
ترشيد القرارات الاستثمارية	هي استخدام مجموعة من الأساليب العلمية - المستمدة من علوم الإدارة والمحاسبة والاقتصاد وبحوث العمليات- لتجميع البيانات الخاصة بالمقترح الاستثماري ودراستها وتحليلها بهدف اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد سواء من وجهة نظر المستثمر الخاص أو العام.	(ضو واسماعيل، 2004)	5

الجدول من إعداد الباحث

يبين الكاتب وبملاحظة هذه التعاريف أنها تتفق على أنّ دراسات الجدوى هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مقترح استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المقترح على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي. يخلص الكاتب من العرض السابق إلى تعريف دراسات الجدوى على الشكل التالي:

هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة تتضمن مجموعة من الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع مروراً بعدة دراسات أهمها القانونية والبيئية والتسويقية والفنية والتمويلية وانتهاءً بمعايير التقييم وذلك بهدف الوصول إلى القرار الاستثماري الرشيد الذي يحقق ويلبي طموحات وأهداف المستثمرين.

ثالثاً: أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية:

شهدت بيئة السوق في العقدين الأخيرين تغيرات كبيرة في تركيبها وهيكلتها، والسبب الرئيسي وراء هذه التغيرات هو ظاهرة العولمة (Buchada, 2007)، وتجد المنظمات هذه الأيام صعوبة كبيرة جداً في زيادة أرباحها بسبب المنافسة الشديدة والتي تضغط باستمرار باتجاه تقليص هامش الربح (Brien & Kok, 2006)، وزاد من حدة هذه المنافسة التطور والتقدم الكبير في وسائل الاتصال وأساليب الحصول على البيانات والمعلومات وتحليلها.

بنفس الوقت قدم هذا التطور إمكانيات كبيرة للمنظمات في سبيل تدعيم مركزها التنافسي. تبرز الحاجة اليوم وخاصةً في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم إلى توفير الكمية والنوعية المناسبة من المعلومات المالية والتسويقية والمحاسبية، بالشكل الذي يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية تتصف بالجودة العالية لأنه لا مجال للخطأ في عالم الأعمال اليوم، فالإدارة الفعالة والاستخدام الكفء للمعلومات مكون رئيسي

نجاح أي منظمة، ولكي تُتخذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب يجب أن تكون المعلومات الضرورية جاهزة ومتاحة لحظة طلبها وينبغي استغلالها أقصى الاستغلال.

نبين هنا بأن عملية اتخاذ القرارات كما اتفق عليها العديد من العلماء البارزين تعد محور العملية الإدارية وجوهرها وان نجاح المنظمة يتوقف إلى حد كبير على كفاءة وفاعلية القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات المناسبة بكافة أشكالها - وبشكل أكثر تحديداً القرارات الاستثمارية- لما لها من أهمية كبيرة في اقتناص الفرص الاستثمارية المناسبة، ونظراً لأنّ الاستثمار الناجح يلعب دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو مستمر وعالٍ (جزراوي ولوسي، 2007).

ينبغي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية القيام بدراسات الجدوى التي تعتبر كسلسلة متتابعة ومتكاملة من الدراسات التي تساعد في معرفة التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمقترح الاستثماري الأمر الذي يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية بأدنى درجة ممكنة من عدم التأكد وبأقل المخاطر المحتملة (زريق وبسيوني، 2011، ص30) ومن هنا تتبع أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في استغلال المعلومات المتاحة أمام متخذي القرارات الاستثمارية للتنبؤ بالوضع المستقبلي للمقترحات الاستثمارية قيد الدراسة واختيار المقترح الأفضل الذي يلي طموحات المستثمر ويحقق أهدافه. وتكمن أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية بالنقاط التالية (طيوب، 2011):

- (1)- دراسات الجدوى تعتبر نموذج محاكاة للمشروع يتم تصوره قبل البدء بالتنفيذ لضمان الحفظ على الموارد النادرة من الضياع.
- (2)- دراسات الجدوى ضرورية لمختلف أنواع المشروعات خاصة كانت أم عامة.
- (3)- دراسات الجدوى تسمح بتنظيم المشروعات ذات العوائد الصافية الموجبة والمقارنة بينها لاختيار البديل الأمثل.

(4) - تساعد دراسات الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية لاسيما النادر منها.

(5) - تستخدم دراسات الجدوى تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في مختلف المتغيرات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، القانونية... الخ).

(6) - تعد دراسات الجدوى الاقتصادية الأساس الذي تستند إليه مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل المشروعات الاستثمارية والتي تعد من أهم الضمانات لاسترداد الأموال المقترضة.

(7) - تعد الأساس الذي تستند إليه الهيئات المؤسسات الحكومية لإعطاء الموافقات اللازمة للاستثمارات المختلفة.

(8) - تساعد دراسات الجدوى على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروعات الذي يعطي أكبر عائد بأقل التكاليف.

يرى الكاتب بأن أهمية دراسات الجدوى تتجلى في أنها تُجَبِّبُ المستثمرين من الانزلاق إلى المخاطر وتحمل الخسائر الكبيرة، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية والمالية التي تتصف بالندرة النسبية، وتساعد أيضا في معرفة التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمقترح الاستثماري، الأمر الذي يساعد على اتخاذ أفضل القرارات الاستثمارية بأدنى درجة ممكنة من عدم التأكد وبأقل المخاطر المحتملة.

رابعاً: أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية:

يتضمن الهدف العام من دراسات الجدوى أهدافاً أساسية وفرعية يمكن إيضاحها فيما يلي:

(1) - الأهداف الأساسية التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيقها:

أ/- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق أقصى منفعة صافية للمستثمر والمجتمع والدولة، مما يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من خلال تحديد المنافع الإجمالية لكل مشروع على حده مما يساعد في اختيار المشروعات التي تحقق أقصى منفعة.

ب/- اختيار المشروعات التي تساهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع كالبطالة والتضخم وعجز ميزان المدفوعات وسوء توزيع الدخل... الخ.

ج/- إمكانية التحقق من أن المشروع سيحقق الهدف الرئيسي الذي سيقام من أجله بأقل التكاليف وخاصة للمشاريع الخدمية والاجتماعية كما هو الحال عليه في مجال التربية والتعليم والصحة والسكن وغيرها.

(2) - الأهداف الفرعية التي تسعى دراسات الجدوى إلى تحقيقها:

أ/- تحديد الفرص والمقترحات الاستثمارية المتاحة أمام متخذي القرارات.

ب/- تحديد التكنولوجيات والتقنيات المناسبة للمشروعات واختيارها.

ج/- تحديد إمكانية البرامج التوسعية للمشروعات القائمة.

د/- الحصول على التراخيص اللازمة في حال إقامة المشروع من قبل الجهات المختصة.

ه/- الحصول على القروض اللازمة بما يساهم في تمويل المشروع وذلك من خلال تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للبنوك أو المساهمين كمستند يثبت ربحية المشروع ويوضح جدارته الائتمانية.

و/- التركيز على الدراسات التسويقية لتحديد حجم الطلب المحلي والخارجي.

خامساً: العلاقة بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية:

يمكن تصنيف دراسات الجدوى للمشروعات حسب الهدف منها إلى (محمود، 2007):

- (1) - دراسات الجدوى الخاصة (التجارية): وتهدف إلى قياس المنافع الخاصة التي يحققها المشروع والتي تعود للمستثمرين فقط وفي هذه الحالة يتم تقييم الربحية الخاصة.
- (2) - دراسات الجدوى القومية: وتهدف إلى قياس الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تعود على الاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة يتم تقييم الربحية الاجتماعية.

يوجد من الناحية النظرية والتطبيقية اختلاف واضح بين طبيعة ونتائج دراسات الجدوى على المستوى الخاص والقومي، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى الاعتبارات التالية:

أ- اختلاف الهدف:

يمكن التفريق هنا بين كل من دراسات الجدوى الخاصة ودراسات الجدوى القومية، ففي حين يسعى المستثمر الخاص إلى اختيار البديل الاستثماري الذي يحقق أقصى حجم من الأرباح الصافية مع إهمال الآثار الناتجة على الاقتصاد القومي، نلاحظ أن دراسات الجدوى القومية (والتي تهتم الدول والحكومات بشكل أساسي) تسعى إلى تحقيق ربح مناسب ومعقول لأصحاب المشروع بالإضافة إلى العديد من الأهداف الهامة نذكر منها:

- تحقيق معدلات تنمية اقتصادية ملائمة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.
- تحقيق نسبة تشغيل كاملة وتخفيض معدلات البطالة.
- ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المجتمع.

ب- اختلاف في أساليب التحليل:

فعلى سبيل المثال يتم معالجة الضرائب من وجهة النظر القومية على أنها بند من بنود المنافع الكلية أما من وجهة النظر الخاصة فتخصم الضرائب من المنفعة الكلية، أما بالنسبة للإعانات

المقدمة من قبل الدولة فتعتبر بالنسبة لدراسة الجدوى الخاصة بأنها بند من بنود المنفعة الكلية في حين أنها بند من بنود التكاليف الكلية من وجهة النظر القومية.

ج- اختلاف المعايير التي تحكم التحليل:

حيث يتم من وجهة النظر القومية الاعتماد على معايير القيمة المضافة ومعايير العمالة ومعايير توزيع الدخل القومي ومعايير الأثر الصافي على العملات الأجنبية كما يتم استخدام المعايير الاجتماعية، أما دراسة الجدوى الخاصة أو التجارية فإنها تعتمد على معايير الربحية الخاصة والتي لا تأخذ بالاعتبار ربحية الاقتصاد القومي وتقتصر في أغلب الأحيان على معايير تعكس هدف ملاك المشروع من الربح وتعظيم القيمة السوقية للمشروع الاستثماري إلا في الحالات التي تحدد فيها الدولة شروط الموافقة على الاستثمار ونوعيته وشكله وأسلوب عمله.

د- اختلاف أسعار التقييم:

عند تقدير الربحية الخاصة للفرصة الاستثمارية يتم الاعتماد على أسعار السوق الحالية والمقدرة وهذه الأسعار تعكس الضرائب المفروضة والإعانات المقدمة من قبل الدولة. في حين يتم الاعتماد على أسعار معدلة تسمى أسعار محاسبية تعكس القدرة النسبية لعوامل الإنتاج وذلك عند تقدير الربحية القومية.

سادساً: الفرق بين دراسة الجدوى و خطة العمل:

إذا تبين بدراسة الجدوى أن الفكرة الاستثمارية مقبولة أو واعدة بالنجاح، فإن الخطوة التالية هي إعداد خطة تتضمن تفصيلاً لكل قسم من أقسام دراسة الجدوى، ففي دراسة الجدوى التمويلية يتم إعداد تصور تفصيلي لمصادر التمويل المختلفة وسيناريوهات مختلفة لعامين أو ثلاثة قادمين، وخطة العمل تعطي فرصة لاكتشاف أي نقاط ضعف وأي أمور غير واضحة في البرنامج الزمني، وخطة العمل تخدم هدفين: الأول: أنها تعد تحليلاً وبياناً لكيفية تنفيذ المشروع، الثاني: أنها وثيقة مكتوبة للتتبع الزمني لتنفيذ المشروع. وخطة العمل تعد بمثابة خارطة طريق Roadmap لكيفية بدء العمل وتطوره بمرور الوقت وهي بمثابة مسودة لتنفيذ المشروع، وبالتالي تختلف عن دراسات الجدوى بأنها تأتي لاحقاً لها وتكون مكتملة ومتممة للفكرة الاستثمارية التي ثبت جدواها.

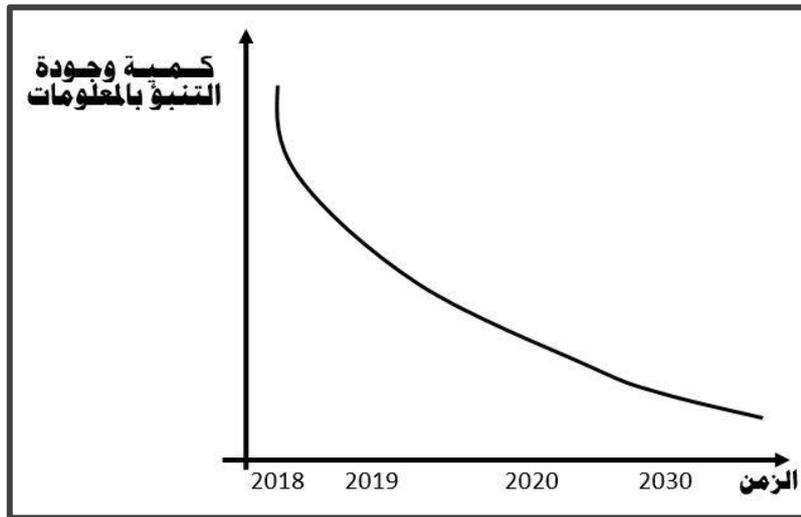
انتهت المحاضرة مع أطيب التمنيات لكم بالتميز والنجاح

سؤال للمناقشة والتحليل:

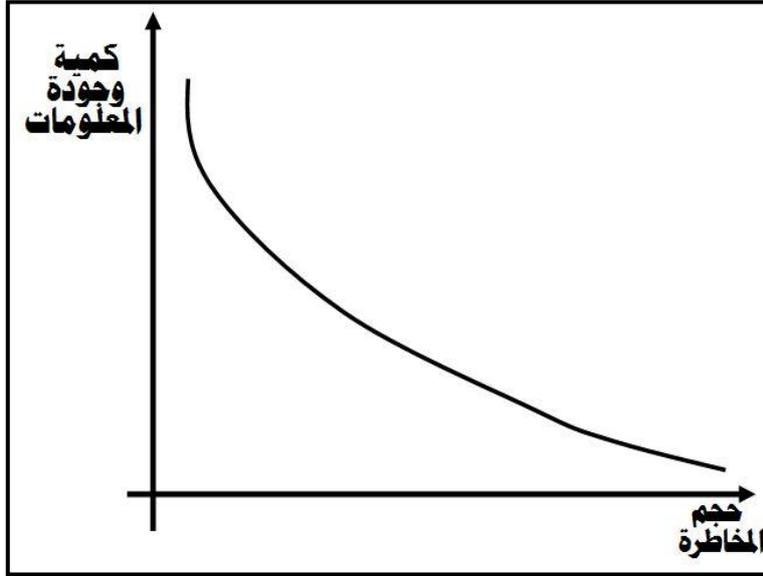
وضح طبيعة العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية والقرار الاستثماري؟

الحل: نبدأ من تعريف قرار الاستثمار: هو قرار استراتيجي بطبيعته، وهو القرار الذي يترتب عليه تخصيص (توظيف) قدر معلوم من الأموال بأي شكل من أشكال الأصول (الثابتة- المتداولة- الأموال الجاهزة)، وذلك بهدف الحفاظ على رأس المال الحقيقي كحدٍ أدنى وتحقيق معدل عائد مناسب ضمن حدود المخاطرة المقبولة بالنسبة للمستثمر، وهو قرار ينبغي أن يُبنى (يُتخذ) على المنهج الرشيد في اتخاذ القرارات ما أمكن ذلك.

يتضح من التعريف أعلاه أن القرار الاستثماري يعد قرار غير روتيني وهو قرار جوهري بطبيعته حيث أنه يعد من القرارات التي تؤثر بشكل كبير على المنظمة ووفقاً لنموذج /20-80/ يصنف بأنه من قرارات ال 20% والتي تمتد تأثيرها إلى 80% على نشاط المنظمة ككل فهو من القرارات غير المبرمجة والتي تمتد تأثيرها إلى مدى زمني طويل، وهنا نبين بأنه من الضروري أن يتخذ بعقلانية ودراية، أي يجب محاولة ترشيده قدر الإمكان، وطالما أنه استراتيجي وبالتالي فإننا سنواجه مشكلة انخفاض كمية وجودة المعلومات المتنبئ بها على المدى الزمني الطويل حيث أن العلاقة بين الزمن والتنبؤ بالمعلومات علاقة عكسية: كما هي موضحة في الشكل التالي:



كما أن العلاقة بين المعلومات والمخاطرة علاقة عكسية أيضاً كما هي موضحة بالشكل التالي:



انطلاقاً مما سبق ومن أهمية قرار الاستثمار على مستوى المنظمة ككل وضرورة ترشيده، جاءت دراسات الجدوى كأحدى أهم الأدوات التي تستهدف تخفيض حالة المخاطرة إلى أدنى الحدود من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات عن الاستثمار المقترح وتعرف بأنها مجموعة من الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع مروراً بعدة دراسات أهمها القانونية والبيئية والتسويقية والفنية والتمويلية وانتهاءً بمعايير التقييم بالشكل الذي يمكن المستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يحقق أهدافه ضمن حدود المخاطرة المقبولة بالنسبة له، ويمكن تشبيه دراسات الجدوى بمثابة المصباح الذي يضيء الطريق أمام المستثمر بحيث يصبح واضحاً (العلم نور والجهل ظلام) ويستطيع تخصيص أمواله بالشكل الذي يحقق أهدافه شرط أن يتم إعداد هذه الدراسات وفقاً لأسلوب علمي وبناء على بيانات ومعلومات تتصف بالجودة العالية.